



## العلاقة الجدلية بين التسلط والفوضى والحرية

محمد فتحي القرش\*1

Doi: <https://doi.org/10.54172/jhxxk4n75>

**المستخلص :** هذه الدراسة تهدف إلى تحديد مفهوم العلاقة بين السلطة وممارسة الحرية بهدف إلقاء الضوء على التحولات التي قد تحدث في طابع السلطة، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى التحول إلى نظم دكتاتورية. وفي سياق متكامل، تسعى الدراسة أيضًا إلى فهم كيف يمكن لممارسة الحرية أن تتجاوز حدودها المناسبة، مما يمكن أن ينجم عنها حالات من الفوضى وعدم الاستقرار. يتعمق هذا البحث في فهم الديناميات التي تحدث عندما تتداخل السلطة والحرية، محددًا المراحل التي يمكن أن تؤدي إلى تحولات غير مرغوب فيها في النظام الاجتماعي.

**الكلمات المفتاحية:** الحرية، السلطة، الدكتاتورية، الفوضى

### The dialectical relationship between tyranny, chaos and freedom

Muhammad Fathi Al-Qarsh

**Abstract:** This study aims to elucidate the concept of the relationship between authority and the exercise of freedom, shedding light on the transformations that may occur in the nature of authority, sometimes leading to a shift towards dictatorial systems. In a comprehensive context, the study also seeks to understand how the exercise of freedom can surpass appropriate boundaries, potentially resulting in situations of chaos and instability. This research delves into comprehending the dynamics that unfold when authority and freedom intersect, specifying the stages that can lead to undesirable transformations in the social order.

**Keywords:** Freedom, authority, dictatorship, chaos

## المقدمة

هل وجود السلطة "Authority" ضرورة لممارسة الحرية "Liberty"؟ أم أن هذا التواجد يعوق تلك الممارسة؟ وإذا وجدت السلطة فمتى تتحول إلى التسلط أو الدكتاتورية Authoritarianism؟ وهل الفوضى بديل للتسلط؟

هذه الأسئلة تشكل بنية تلك الدراسة التي تضمنت أربع مباحث:

أولاً: السلطة والحرية

ثانياً: الفوضى مقدمة للتسلط

ثالثاً: التسلط والفوضى

رابعاً: سلطة الشعب

## أولاً: السلطة والحرية

### - الحرية والاستقرار

لعل محاولة فهمنا للحرية تساهم في تفكيك إشكالية السلطة والتسلط، فرغم غموض معنى الحرية "حيث اعتقاد البعض بأن مشكلة الحرية إنما هي في جوهرها مشكلة ترتبط بمسألة التسيير والتخيير. وبهذا يختفي من هذا المنظور مشكلة الحريات الأخرى كالحرية الاجتماعية والاقتصادية وهذا يفسر تعثر التوصل إلى موقف متوازن بين المعالجة النظرية والمعالجة العملية لمشكلة الحرية"(1).

ومع ذلك تظل الحرية مقياساً للتمييز بين السلطة والتسلط. فحتى إذا اعتمدنا تعريف "رسل" , Russel Bertrand (1872-1970) للحرية بأنها غياب العوائق التي تعوق إشباع الرغبة فإن هذا الإشباع لكل ما يمثل الحاجيات الإنسانية لا بد له من إطار تنظيمي معين، وهذا يستلزم وجود سلطة ما. وإذا نظرنا إلى مجمل تاريخ الفلسفة السياسية، ربما نجد إنها محاولة دائمة للحد من التناقض بين الحرية والسلطة، أو بين الحرية والضرورة بالتعبير الفلسفي العام. وهذه المسألة قد أثارت " شيلنغ Fridrich , schelling (1775 - 1854)" من قبل وحاول علاجها على المستوى الميتافيزيقي، حتى توصل إلى القول بأن الضرورة تتحد بالحرية لأن الأفعال صادرة عن فاعل (عاقل) فهي إذا حرة وضرورية معاً. وهكذا نجد علاجاً بواسطة المعقولية. لكن من يضمن دائماً تلك المعقولية، حتى على مستوى الشخص نفسه في مواقف مختلفة؟ فالإنسان - كما قال "سارتر - sartre, jean. Paul (1905-1980) هو صانع وجوده، فمن الذي يضمن أنه سيجيد دائماً هذه الصنعة وأثر كل هذا على المجتمع الذي يعيش فيه. إن الإشكالية هي أنه من الصعوبة بمكان إنكار الفوضى من الحرية. لأننا في هذه الحالة سننكر الحرية ذاتها. ولعل هذا يفسر كيف أن البحث عن مشكلة الحرية سواء على المستوى النظري أو العملي (الحياتي) في الوجودية قد أفضى في أغلب الأحيان إلى إشكالية القلق والموت واليأس ثم إلى القول بالعدم.

نجد أيضا تأكيد على الاستقرار والتنظيم الاجتماعي والسياسي في فهم أفلاطون (Plato 428-348 ق.م) للحرية والعدالة. فنشأة الدولة يعود في الأصل إلى عدم استقلال الفرد وعدم قدرته على سد حاجاته بنفسه ففي الجمهورية يشير إلى أن الحرية هي غاية الديمقراطية (2) ثم ذهب ينظم المجتمع بحسب قدرات الأفراد ومواهبهم، مما جعل البعض يتهمه بعدم إيمانه بالمساواة. فعلى سبيل المثال رأى كارل بوبر (pupper, kerl 1902-1994) أن فلسفة أفلاطون السياسية تتضمن تأييداً للاستبداد بأسم الجماعة كقيمة تعبر عن الخير في مقابل الشرور التي تحملها الفردية وربما يمكن القول أن أفلاطون لم يرفض فكرة المساواة بقدر ما أراد التأكيد على التنظيم الاجتماعي كإطار للممارسة الحرة. وأيضاً عن وعيه بمدى الهزيمة التي لقيتها أثينا على يد نظام اسبرطة في الحرب البيلوبونيسية Peloponnesiel war عام 404 ق.م وهكذا نجد عند أفلاطون تأكيد على التنظيم الاجتماعي وربما هذا ما أسماه "جون لوك" John Locke, (1632 - 1704) بالفضائل المدنية. وإن كان جون ستيورت ميل Mill, John Stuart (1806 - 1873) رأى فيما بعد أن هذا تحول إلى صورة من صور الاستبداد.

وقد أدرك "هيجل" Friedrich Hegel, (1770-1831) في تصوره للحرية الحاجة إلى السلطة، إذا ما اعتبرنا تأكيده على الدولة هو تأكيد على وجود نظام معين يستطيع الأفراد من خلاله أن يحتفظوا بحرياتهم. وإن كان طغى على تفكير "هيجل" نزعة لتقديس سلطة الدولة، باسم التنظيم والاستقرار والتقدم، حتى عد الدولة ضرورة عقلية "فالعقل هو الذي يجعل من الضروري أن يدخل الناس في علاقات تعاقدية" (3).

فإدراك حقيقة الحرية سيدفع إلى الإيمان بسلطة الدولة فيما يرى "هيجل" "فإذا ما عرف الفرد المعنى الحقيقي للحرية فانه بالضرورة سيختار المشاركة في تقدم المجتمع والفرد والبشرية بإرادته الحرة" (4) فتلك هي روح الشعب التي تنتج الحضارة "فروح الشعب هي العقل الكلي السائد في حضارة ما متمثلا في كل ما تنتجه الروح من أنشطة" (5) أن هيجل أضفى قيمة عالية على الدولة القومية national state فالدولة بدلاً من الفرد أو أي تجمع آخر من الأفراد تشكل الوحدة الهامة والأساسية في النسق الهيجلي فالدولة وجود عاقل، لأنها وجود كلي. وهي ليست كلية مجردة بل عينية بمقدار ما تمتص الجزئي الذي هو ضدها، في جوفها، وهي من ثم الوجود المطلق النهائي والتجسد الحقيقي والتحقق بالفعل للفكرة الأخلاقية هذا المعنى الذي اتخذه "هيجل" جعل التصنيف السياسي يذهب به إلى أقصى أنواع التسلط وفي أحيانا أخرى إلى أقصى أنواع الحرية.

فالحرية عند "هيجل" ليست طبيعية، هي تكتسب بالجهد الإنساني للارتقاء "إن الحرية تتطلب عملية تربية متواصلة للقوى الأخلاقية والعقلية" (6).

إذن التنظيم والاستقرار، الدولة عند هيجل، تعد شرطا ضرورياً، بل الإطار الطبيعي، لتحقيق ذاتية الفرد فالفرد عند هيجل لا يمكن أن يحقق ذاته إلا في الدولة، وأن كل القيم في الواقع ليست لصيقة بالفرد كما ارتأتها المذاهب الفردية الليبرالية الغربية، بل أنها لصيقة بالدولة لأن تحقيقها لا يكون إلا في ظل الدولة.

ويستمد الفرد كل ماله من حقيقة روحية من الدولة التي تعتبر الفكرة المقدسة في الأرض، كما أنها هي هدف التاريخ، وهي لا تحقق للفرد قيمته وصفته كمواطن فقط، ولكنها تضيف عليه صفة المواطن الحر. فالسلطة التي أرتاها "هيجل" تعد ضرورية للحرية والتقدم، و رأى "هيجل" السلطة في الدولة إلى حد التضخم. فالسلطة الدولة هي اتفاق الكلي مع الجزئي أو الفردي مع الجمعي وبذلك تجد الدولة علاجاً لهذا الصراع. ولم ينتبه "هيجل" كثيراً إلى صراع آخر بين هذه السلطة للدولة، التي كاد يجعلها تتحكم تحكما مطلقا في المواطنين، وبين حريات الأفراد. مما يستلزم إيجاد صيغة آخرة للسلطة.

وعلى أية حال يجب التأكد على أن الحرية تتطلب الإيمان بمساواة كل البشر في كرامتهم وحقوقهم. والإيمان بالعدالة التي هي أعطاء كل ذي حق حقه بناء على مجهوداته ومواهبه وقدراته.

### - صور تسلطية

بناء على ما تقدم يمكن القول أن الاعتداء على كرامة الإنسان حيث قدرته على التواجد الحر الكريم، هذا الاعتداء هو نفي للحرية وهو يتضمن تحول مقبوت من السلطة إلى التسلط.

وهذا التسلط يستشري عندما يتم الخلط بين السلطة والفرد أو الهيئة الحاكمة، فيصبح الفرد هو السلطة حيث يتم تشخيصها فيصبحان سواء، ويهشم كل أفراد الشعب. وقد كان لويس الرابع عشر (1638-1715) ملك فرنسا تجسيدا لهذا النوع من التسلط إلى الدرجة التي كان يقول فيها (أنا الدولة). إن السلطة تتحول إلى قهر وتسلط عندما تنمى الخطوط المميزة بين ضرورة الاستقرار والتنظيم من أجل حرية مسئولة. وبين ممارسة الاستبداد والتسلط والقهر باسم الأمن أو باسم النمو الاقتصادي والحرية الاقتصادية ويتجسد ذلك في التسلط الذي يمارسه رأس المال في اندفاعه نحو الربح والاستغلال خاصة في ظل توجهات الليبرالية الجديدة والرأسمالية المعولمة حيث تمثل السلطة الفتوية تسلطاً اقتصادياً واجتماعياً باسم النمو الاقتصادي والحرية الاقتصادية، وهذه الرأسمالية التي يراد عولمتها تجسد هذا التسلط، وهنا يحدث الاعتداء على جوهر حريات الأفراد وحقهم في العيش الحر الكريم. "فمع التطور التاريخي للرأسمالية بدأ الواقع العملي يكشف شيئاً فشيئاً أن هذا النظام لا يمثل الخلاص النهائي للبشر ولا يكفل بشكل تلقائي تحقيق أهدافهم في الحرية والرفاهية والعدل ذلك أن نمو الاحتكارات الضخمة وسيطرة رأس المال على مجريات السياسة بل ومجريات حرية الرأي والإعلام جعل من هذا النظام، في كثير من الحالات، متكرراً من الناحية الفعلية لكثير من القيم والمبادئ الليبرالية التي يرتكز عليها نظرياً". (7)

وكذلك هناك التسلط القمعي الذي مارسته الأنظمة الماركسية في الاتحاد السوفيتي السابق. وفي كل ذلك افتتات على الحرية واندفاع نحو التسلط. فالمظالم الاجتماعية اعتداء على كرامة الإنسان واختزال لحرية. وكذلك تغييب الحرية باسم العدل هو اعتداء على كرامة الإنسان لان الحرية نفسها عدل.

وهكذا يمكن للسلطة أن تتحول إلى التسلط عندما تشخص السلطة في فرد أو حزب، (الاتحاد السوفيتي وإيطاليا موسوليني، والمانيا الهتلرية تعد نماذج واضحة) أيضا تتحول السلطة إلى تسلط عندما يكرس فهم معين عن النمو يجعله مضادا للعدالة الاقتصادية. وهذا الفهم يؤدي في اغلب الأحيان إلى تخمة رأس المال إلى أن يلقي بمظالمه على مجمل حياة الإنسان، وبما يؤكد ضرورة المراجعة لهذا الفهم السلبي للحرية. والأنظمة الرأسمالية نماذج واضحة على هذا الخلل الاجتماعي، وكذلك في عدوانها على الآخر من أجل إشباع تلك الآلة الرأسمالية.

مما تقدم نجد إن إشكالية السلطة تكمن في ضرورتها. ولكنها في أغلب الأحيان تتحول إلى التسلط. ولذلك فان السلطة وصلاتها تظل رهينة بمدى تعبيرها عن الإنسان وكرامته الاجتماعية والسياسية.

## ثانيا: الفوضى مقدمة للتسلط

- أمير ماكيافيللي

إن الصورة الضبابية التي تحدث بين الاستقرار، الذي هو في حقيقته ضد الفوضى، وفي ذات الوقت لا يصطدم مع الحرية. وبين تبرير الاستبداد. يحول السلطة إلى التسلط. حيث تتخذ ضرورة السلطة والتنظيم في بعض الأحيان مبررا للاستبداد، خاصة عندما يعج الواقع بالفوضى. أيضا من الممكن (صناعة الفوضى) من أجل أخذها كمبرر للتسلط والهيمنة والنزعة الامبراطورية، وهذا نجده متجسداً في كثير من أحداث الواقع المعاصر حيث إثارة نزاعات على الحدود، اشتباكات، أحداث إرهابية، حروب. فهذا يعطي مبرراً للتدخل والنزعة الإمبراطورية لدى بعض الدول.

ويعد واقع الفوضى وتفكك إيطاليا إمكانية لمعرفة مرجعية أمير "ماكيافيللي" Machiavelli Niccola (1469-1530)، فقد كان واقع تفكك إيطاليا آنذاك دافعا أساسيا لما ورد من أفكار وآراء في هذا الكتاب، وتجسدت مقولة استبعاد الجدوى الاخلاقية باسم الجدوى السياسية، وأعتبر أن هذا يعد تعبيراً عن الواقعية، وهي بهذا المعنى نزيه مستمر لما طمح له الفلاسفة من حياة كريمة لكل إنسان وقد ساهمت الكنيسة نفسها في هذا التفتت. إلى الدرجة التي كان فيها "ماكيافيللي" يعي خطورة ما يدعوا إليه ولكنه كان في نظرة معالجة واقعية للفوضى والتفتت الذي كانت تعاني منه البلاد آنذاك، فوفقا للواقع السيئ عد ماكيافيللي "التمسك بالفضائل امراً مستحيلا لان الأوضاع الإنسانية لا تسمح بذلك" (8) "فليس على الحاكم أن يلتزم بالوفاء إذا ما تعارض مع مصالحه" (9) ولعل هذا يثبت قول ماكيافيللي نحن ندين للكنيسة بما صرنا إليه من إلحاد واعوجاج (10) بل ويتجه إلى تأكيد على الحكم العادل، وذلك في تصنيفه للحكومات. وإن كانت تعاليم كتاب الأمير تتعارض في واقعها التطبيقي مع هذا العدل، وكذلك نجد إشارات أخلاقية كثيرة عند ماكيافيللي في كتابة المطارحات والذي لا يلتفت إليه كثيرا.

## - تين هوبز

لعل التجسد الأساسي لمقولة الاستبداد في مقابل الأمن نجده عند "هوبز" Hobbes Thomas (1588-1679) حيث كان التماهي بين الفوضى والحرية من جهة وبين السلطة والتسلط من جهة أخرى، متمثلاً تماماً في فلسفة هوبز السياسية. فالحروب الأهلية التي نشأت في إنجلترا بين الملكية وأنصار البرلمان اتخذها هوبز مبرراً للمناداة بضرورة وجود سلطة قوية بل وطاغية تنظم المجتمع لان ذلك سبيل الوحدة والتقدم. حيث القضاء على نوازع الأفراد التي هي بطبيعتها أنانية وتتوق دائماً إلى الشر والعدوان.

وهكذا نجد "هوبز" يعمم حالة الحرب الأهلية في إنجلترا آنذاك، على كل ملكات وطاقات الطبيعة الإنسانية، فلا يرى فيها غير نزعة العدوان. وقد أصاب واقع الفوضى هوبز بالقلق بل بالخوف الشديد، ولذلك يقرر انه عندما ولد، ولد توأمان: هو والخوف. يقول هوبز "إن الناس مفطرون على الشر، ليس في الدنيا أي مبدأ روحاني، لا خير إلا المتعة، ولا شر غير الألم، ولا هدف غير المنفعة، ولا حرية إلا عدم وجود ما يعوق الشهوة. بما إن مبدأ حفظ الحياة قوامه حب الذات، ولما كان كل فرد يدافع عن حقه في الحياة، فالحالة الطبيعية هي حالة القتال بين الناس، أولئك الذئاب، ان حالة الناس في هذه الحرية الطبيعية هي حالة الحرب. من هنا يلزم تأسيس هيئة سياسية تحت سلطة أمير يجب أن يكون بحكم الضرورة طاغية" (11)

فهذه السلطة يجب أن تكون كالتنين الذي يبتلع الإرادات الأخرى، لان الإرادات الأخرى في رأي هوبز، ستمثل انقسام السلطة وهذا لا يؤدي إلى الاستقرار والتقدم "إذا ما تشكلت سياديتين، وكان لدى كل فرد من يمثل في حكومتين أحدهما تعارض الأخرى، سيكون عليك ان تقسم السلطة، التي لا تتجزأ" إذا كان للناس أن يعيشوا في سلام" ولذا ستتحد هذه التعددية إلى حالة الحرب وهو ما يناقض الغاية التي تشكلت من أجلها هذه السيادة" (12)

إذن الإنسان عند "هوبز" لا يجد أمامه مفر من أن يتنازل طواعية، أو أكرها، عن إرادته وحرية من أجل وحدة المجتمع وتقدمه. تلك هي صيغة العقد الاجتماعي Social Contract عند "هوبز" ورؤيته لضرورة السلطة وطبيعتها حيث يدرك الأفراد حتمية تنازلهم عن حرياتهم من أجل غاية أكبر هي توفير (حق البقاء) والذي هو الرغبة الأساسية والجوهرية عند الإنسان. "فطالما الأنانية تمتلك البشر فلا بد من رادع، وقد أوكل مهمة الرادع إلى الدولة أو صورة الليفاثان، التي تنهض بعبء حماية الفرد من نفسه (الأنانية) ومن الآخرين المتربصين لافتراسه. انه من الجائز أن حالة الهلع التي أصابت "هوبز" وسط كم التغيرات التي لحقت بالمجتمع الانجليزي والذي اعتبره تجسيدا للنوع البشري. كما أن الرأسمالية بدأت تأخذ حيزاً في المجتمع الإنجليزي، وقد رأى هوبز أن هذا يبشر بمجتمع السوق الذي فيه يشتري ويبيع كل شيء بما فيه البشر وقيمهم، أيضا كان هناك الخطر المحدق حيث تربص الأسطول الاسباني. كل هذا يفسر، وإن كان لا يبرر إندفاع هوبز نحو التأكيد على استبداد قوة الدولة هذه الحالة طرحت سؤالاً ملحا على "هوبز" كيف يامن الإنسان؟ فكان جوابه صورة الليفاثان أو الدولة المحتكرة لكافة السلطات. وهذا الاحتكار هو ما يبعث على

الطمأنينة. فالتنازل عن الحقوق إمام هذا السيد (الليفانان) يعني عهدا بالحماية، وبالتالي الطمأنينة والأمن" (13). وعلى ذلك لا توجد أي التزامات على الحاكم تجاه الأفراد إلا تحقيق الأمن في مقابل أن تكون سلطته سلطة مطلقة ومرعبة والتي هي بلا حدود ولها كل الحقوق وهو فوق القانون. كل هذا لأنه يفترض به أن يحقق الأمن للأفراد. فالحياة الآمنة ترجح الحرية وتفوقها.

وهكذا نجد أن "هوبز" قد اخذ من حالة الخوف والفوضى مبرراً للسلطة المطلقة وطغيانها، وكأنه يجعل الأمر على هذه الصيغة الاستبداد في مقابل الأمن. ولم يدرك "هوبز" أن الاستبداد في حد ذاته يعد أكبر عدوان على أمن الإنسان.

إن هذه النزعة لتأكيد الحكم الاستبدادي عند هوبز ترتبط بميله كثيراً إلى المادية والآلية وربما الواقعية التبريرية، التي عبرت عن الحكم الملكي المستبد حتى قبل صراعها مع البرلمان، وهذه الواقعية أبعدت هوبز إلى حد ما عن طبيعة الفلسفة السياسية في دراستها لما هو كائن للارتقاء به وليس للارتقاء في أخطائه وسلبياته.

إن التماسك والأمن اللذان أرادهما "ماكيافيلي" و"هوبز" كثيراً ما تحول إلى تسلط آخر بالكثير من الشعوب بل وامتدت مآسيه إلى العالم كله ولذلك لم يكن غريباً أن يعد نابليون كتاب الأمير الكتاب الوحيد الذي يستحق القراءة. ولم يكن هتلر وموسوليني بعيدين عن التأثير بأمر ماكيافيلي وتنين هوبز ومع ذلك يحمدهم للعقد الاجتماعي عند هوبز تأكيده على الحقوق الطبيعية "فقد أكد على أن الناس ولدوا متساوين في حبهم لحريرتهم وان لهم حقوقاً لا يمكن أن يتنازلوا عنها يطلق عليها اسم الحقوق الطبيعية وهي حقوق موجودة لدى كل إنسان بالطبيعة أعنى أن العقل يفترض وجودها لدى كل فرد وهو يحتم علينا التسليم بها. وتتمثل هذه الحقوق في حق البقاء أو المحافظة على الذات، وحق الذات في استخدام كافة الوسائل الضرورية التي تكفل تحقيق هذه الغاية" (14). بل إن نظرية العقد الاجتماعي عند هوبز قد أدت دوراً عظيماً في الفكر الاوربي والعالمي، عندما أبعدت المصدر الإلهي عن السلطة، وبذلك كانت ضربة قاسمة للثيوقراطية التي كانت تمارس المظالم والاستبداد باسم الدين في مشاركة فجة وبغيضة مع كثير من رجال الكنيسة. فرغم تنازل الأفراد عن أرائهم في العقد الاجتماعي عند هوبز إلا ان هذا تضمن تأكيد على أن مصدر السلطة هم الأفراد. وهذا نفسه أضر بالحكم الملكي حيث افقده القداسة الإلهية، مما أدى إلى ظهور أفكار "جون لوك (Locke, John 1632-1704) في انجلترا وكذلك "جان جاك روسو" (Rousseau 1712-1778) في فرنسا وقيام الثورة الفرنسية ضد الحكم الملكي.

### ثالثاً: التسلط والفوضى

#### - من معاني الفوضوية

إذا كانت الفوضى تدفع في بعض الأحيان إلى نشأة التسلط وتبريره. فإن التسلط قد يدفع إلى الفوضى، وحتى أن مورس هذا التسلط باسم الدين أو الأخلاق ولعل من أشهر الأمثلة على ذلك في تاريخ الفلسفة هو

الفيلسوف اليوناني "ديونسيوس (330-250 ق.م)" وقد عرف بالمرتد حيث أخذ في البداية بمذهب الرواقية وكان من تعاليمها (أن الرجل الفاضل يتحتم عليه أن لا يهتم بالألم) فأصيب بالتهاب عنيف في العينين، فاق تحمله. فماذا كانت النتيجة؟ كفر بتلك المقولة وبكل تعاليم الرواقية التي تستند بطبيعة الإنسان، بل وانصرف إلى حياة الفسق والانغماس الكامل في الملذات. بل وإذا كتب فأنظر إلى كتاباته (في اللامبالاة) (في اللذة) (في الثروة والشهرة والانتقام).

أيضاً تسلط الدولة واستبدادها قد يدفع إلى المناداة ليس إلى التحرر فقط بل المناداة بالفوضى. حيث تحرر الفرد من كل ما يعيق إرادته ورغباته. والفوضوية Anarchism تعني في أصلها اليوناني (بدون حاكم) وقد شاع هذا المصطلح أثناء الثورة الفرنسية لقهر المعارضة، وبالذات لقهر اليسار. ثم استخدمه "برودهون" بفخر في كتاب (ما الملكية؟) 1840 حيث يقول "كما أن الإنسان يبحث عن العدالة في المساواة، كذلك المجتمع يبحث عن النظام في الفوضى وجه "برودهون" Proudhon-pierre (1909-1965) ثورة عاتية على الدين وهو في ذلك ينضم إلى ماكس شتيرنر و (فويرباخ) Feuerbach- ludwig (1872-1804) و باكونين الذين اعتبروا الدين شكل من أشكال الوعي الزائف. حيث اعتبروا الدين تغييباً للإنسان عندما يعدهم بالبعث والخلاص في مقابل الرضوخ لواقع من القمع والمظالم. ولهذا ذهبت تلك الفوضوية إلى إلغاء الدين وإلى هدم آليات المجتمع والتأكيد على تمجيد الأنا المفرد، فهي الحقيقة الوحيدة في هذا العالم " وتابعه في ذلك "باكونين" وكروبوتكين. والفوضوية إجمالاً تعني تدمير السلطة ومؤسسات الدولة بدعوى أنها ضد الإنسان. فالدولة هي أكبر أعداء الفرد وأن إلغائها قضاء على الآفات والشرور" (15)

#### - قمع السلطة وحرية الأنا

هكذا رأى المذهب الفوضوي أنه ليس هناك حاجة إلى السلطة والدولة لأنها تبتلع إرادات الأفراد تحت مسمى حمايتهم. وقد أكد "ماكس شتيرنر" Stirner, Max (1856-1806) على قيمة الإنسان في مواجهة التسلط الذي تمارسه الدولة، فليس من المنطقي أن ما يصنعه الإنسان، وهو الدولة، تترك لتتغول سلطتها فتعتدي وتقهر صانعها. إن الدولة تجريد وهمي أما الإنسان فهو الحقيقة الأساسية. "إن شتيرنر من الفلاسفة الذين حاولوا إعادة الاعتبار إلى الفرد والتأكيد على الفردية في عصر طغت عليه اللافردية الهيجلية. فوقف في وجه كل الذين نادوا بإلغاء الفرد في سبيل الكل أو الجماعة. وعنده أن الفرد يستطيع إذا ما اعتمد على نفسه وقدراته أن يقاوم الظلم ويقضى على الاضطهاد. اعتبر الدولة نقيضاً للأنا. وأنها مؤسسة ساكنة جامدة أقر الناس بسيادتها بسبب ما استقر في إفهامهم من ديمومتها وخلودها، مع أنها في الواقع تعوق دينامية الأنا المنطلق في حركته وإبداعه (16)

دعا "شتيرنر" إلى عدم الانخداع بالدولة لأن ضرورتها مجرد وهم وخيال وهي لا تستهدف إلا شيئاً واحداً فحسب وهو تقييد الفرد وإذلاله وإخضاعه وهي المظهر الواضح لاستبعاد الأنا وتقييدها وإخضاعها. ومن ثم يقرر انه يجب علينا ألا ننخدع بالدولة ويجب أن نرى فيها مجرد خيال من خلق الأنا نفسها ، وألا نطلب منها حقاً نعتبر نحن أنفسنا حائزوه الاصيليون. لقد كان يفتخر بقوله (أنا عدو الدولة الفاني)..(17)



انضم باكونين Bakounine, Michael (1814-1876) إلى الاتجاه اليساري الهيجلي الذي يعتبر تدمير الوضع القائم ، ضرورة مطلقة في سبيل التقدم ، ويختصر هذا الموقف بعبارته الشهيرة ( إن لذة الهدم هي في نفس الوقت لذة الخلق ) (18) وذهب باكونين إلى أن الدولة هي خلاصة نفي الحريات الفردية لكل أعضائها، وهي مقبرة ضخمة تموت وتدفن فيها كافة مظاهر الحياة الفردية. إن الدولة - في رأيه - تقوم على القوة ومن ثم تمثل الشر وذلك لأن غاية الإنسان هي الحرية. والقوة ما هي إلا النفي الدائم والمتصل بالحرية ومن ثم فإن المذهب الفوضوي لم يرى خلاصاً للفرد والحرية إلا بهدم السلطة القمعية للدولة.

وعارض "كروبتكين" Krobotkin, Alexewitsch (1842-1921) بشدة النظرية التطورية الداروينية ومبدأ الصراع من أجل الوجود. ودعا إلى مجتمع يقوم على ملكية مشاعية للجميع وجماعات حرة يحصل فيها الفرد وفق حاجته. ونلاحظ في هذا السياق أن مجمل ممثلي هذا المذهب الفوضوي انتبهوا تماماً إلى التسلط الذي تمارسه الأنظمة الرأسمالية من انتهاك لحقوق الأفراد وإنسانيتهم، وهذا يفسر اتجاه معظمهم إلى الاشتراكية.

وربما يتمثل مأزق هذا المذهب الفوضوي في أنه يكاد يلغى كل تنظيم لحياة الأفراد من منطلق رفضه تسلط الدولة، بالإضافة إلى أنه في نقده للاهوت رفض تماماً كل ما هو ديني وأخلاقي وهذا يقود في النهاية إلى إشكالية أخرى لا تقل خطورة عن التسلط. فالتسلط عدوان على كرامة الإنسان، وتلك الفوضوية قضاء على مكون أساسي في طبيعة الإنسان ألا وهو حاجته إلى نوع ما من الأمن والاستقرار والذي هو ذات الوقت من أساسيات التقدم الإنساني.

## رابعاً: سلطة الشعب

### - الديمقراطية المباشرة

إن الإشكالية تظل مطروحة بين ضرورة السلطة للاستقرار والأمن والتقدم، وبين انزلاق وانحدار تلك السلطة إلى التسلط والاستبداد، وهنا نجد الطرح الذي يقدمه المفكر "معمر القذافي" حيث رفضه لتسلط الدولة سواءً تسلط الفرد أو القبيلة أو الحزب ومن ثم يطرح "القذافي" طريقاً عالمياً ثالثاً بعيداً عن العسف الاجتماعي للأنظمة الرأسمالية. والقمع السياسي الذي وقعت فيه الأنظمة الماركسية.

هذا الطريق العالمي الثالث هو الديمقراطية المباشرة التي تحقق (سلطة الشعب) (19) (فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه) فليست للحرية هنا معنى فئوي أو طبقياً كما في النظام الرأسمالي أو الفكر الماركسي عن الاشتراكية. بل هي حرية شعبية لكل الأفراد، فعن طريق سلطة الشعب تصبح السلطة في أيدي من تم التسلط عليهم وهم الشعوب.

وهذا الفكر الذي يعيد السلطة إلى مصدرها الطبيعي والأصيل هو ركيزة أصيلة في فكر "القذافي" منذ البيان الأول للثورة حيث يبدأ البيان بالتأكيد على الإرادة الحرة للشعب (20)

مؤكداً إيمان الثورة بالحرية والوحدة والعدالة الاجتماعية وانه لا سيد ولا مسود. وفي هذا نلاحظ تأكيد على تماسك المجتمع بتحقيق العدل والأمن والتقدم، وفي ذات الوقت تأكيد على الحرية التي أصبحت هي النتيجة الطبيعية لسلطة الشعب.

ثم يجيء خطاب زواره التاريخي ليؤكد على استمرار الثورة في اعتماد الحرية وتعميقها، والتوجه الإنساني للارتقاء بالفكر والحياة، حيث وجود مؤتمرات شعبية تقرر ولجان شعبية تنفذ. ثم توج بسلطة الشعب في مؤتمر الشعب العام بتاريخ 2 مارس 1977 ف في مدينة سبها حيث تجسيد الحكم الشعبي الذي يقيمه الكتاب الأخضر، إقراراً لسلطة الشعب، الذي لا سلطة لسواه، متمسكاً بالقيم الروحية ضماناً للأخلاق والسلوك والآداب الإنسانية، مؤكداً على سير الثورة بقيادة المفكر الثائر والقائد المعلم معمر القذافي نحو السلطة الشعبية الكاملة وتثبيت مجتمع الشعب الذي يملك السلطة والثروة والسلاح؛ مجتمع الحرية والانعتاق من كل أشكال العبودية والاستبداد.

#### - دولة للحرية والاستقرار

إن التأكيد على الدين والقيم والأخلاق والتماسك الاجتماعي تتحقق الدولة المستقرة بعيداً عن التسلط الذي يهدر كرامة الأفراد، وبعيد عن الفوضى التي تهدر الأمن والاستقرار.

ففي هذه الدولة يمارس الأفراد سلطتهم وحررياتهم حيث قطع الطريق نهائياً على كافة أنواع الحكم التقليدية من الفرد والعائلة والقبيلة والطائفة والطبقة والنيابة والحزب فلا نيابة عن الشعب، لأن التمثيل تدجيل ثم تأتي الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير التي صدرت في مدينة البيضاء 1988 لتؤكد الحق الطبيعي للإنسان في الحرية فحقوق الإنسان ليست هبة من أحد، وأن لا وجود لها في مجتمعات العسف والاستغلال. وأن هذه الحقوق تأتي بانتصار الجماهير على جلاذيتها واختفاء الأنظمة القائمة للحرية حيث يسود الشعب بالمؤتمرات الشعبية. فلا ضمان لحقوق الإنسان في عالم فيه حاكم ومحكوم وسيد ومسود، وغني وفقير. وهذا كله يتحقق عندما تتحرر الشعوب والأمم من النزعات العدوانية والحروب. حيث يسود السلام العالم.

ويأتي قانون تعزيز الحرية في عام 1991 ليؤكد في كل مواده اعتماد الحرية وتعزيزها وبذلك يتمكن الشعب بكل أفراد من ممارسة حقه الطبيعي في السلطة فالسلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية الليبية العظيمة ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية وال نقابات والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام، حيث ينظم القانون عملها. وربما نستطيع القول أن الاستثمار الأمثل لتلك السلطة يتوقف على وعي الأفراد والشعوب بقيمة الحرية وفي نفس الوقت المسؤولية التي ترتبط بها.

## الخاتمة:

من خلال التحليلات السابقة للعلاقة الجدلية بين التسلط والفوضى والحرية، ربما نستطيع استخلاص هذه النقاط:

- إن البحث عن الحرية، يدلنا على أهمية البحث في نفس الوقت عن صيغ تنظيمية تحقق الاستقرار الذي هو الإطار العام لممارسة الحرية في معناها الايجابي حيث افتراض ارتباطها بالمعقولية.
- إن السلطة التي يستلزمها الاستقرار تتحول في أغلب الأحيان إلى قهر وتسلط عندما تتماهى الخطوط المميزة بين ضرورة الاستقرار والتنظيم من أجل حرية مسئولة، وبين ممارسة الاستبداد والتسلط والقمع باسم وحدة المجتمع كما هو الحال عند "ماكيافيللي" وباسم الأمن عند "هوبز" باسم الحرية الاقتصادية كما في النظام الرأسمالي.
- إذا كانت الفوضى تدفع في بعض الأحيان إلى نشأة التسلط، فإن التسلط قد يدفع إلى الفوضى والمناداة بمعادة الدولة وإلغاء هذه الإشكال السلطوية، وهذا مثله أصحاب المذهب الفوضوي "ماكس شتيرنر" و "باكونين" و "برود هون".
- إن إشكالية السلطة تمكن في ضرورتها، وهنا نجد الطرح الذي يقدمه "معمر القذافي" كطريقاً عالمياً ثالثاً - بعيداً عن العسف الاجتماعي للنظام الرأسمالي والقمع السياسي للأنظمة الماركسية - حيث الدعوة إلى الديمقراطية المباشرة التي تحقق (سلطة الشعب) فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواء.
- وهذا ما نجده في الكتاب الأخضر حيث التأكيد على إعادة السلطة إلى مصدرها الطبيعي وهو الشعب بكل أفراد وفئاته، داعياً إلى القيم والأخلاق والتماسك الاجتماعي وبذلك تحقق الدولة المستقرة بعيداً عن التسلط وأيضاً بعيداً عن الفوضى التي تهدر الأمن والاستقرار.
- بقدر وعي الأفراد والشعوب بقيمة ومسئولية تلك السلطة بقدر ما يكون أزهار الحرية وتحقيق النهضة .

## مراجع وهوامش البحث

- (1) د. عزت قرني - إشكالية الحرية - عالم الفكر. وزارة الإعلام الكويت، العدد الثاني 1993، ص179 (بتصرف).
- (2) أفلاطون - الجمهورية - دراسة وترجمة د. فؤاد زكريا. الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة. 1974 فقرة 562.

(3) Hegel – Philosophy of Right – Trans by. T.M. Knox at the Clarendon Press. Oxford, 196. p. 242

- (4) د. مجاهد عبد المنعم مجاهد - هيجل قلعة الحرية - سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق ، ط1، 1985، ص 49.
- (5) Charles Taylor - Hegel - Cambridge UNI- Press, London, 1983 .P. 132 .
- (6) هيجل - محاضرات في فلسفة التاريخ - ج1 (العقل في التاريخ) ترجمة وتعليق د. أمام عبد الفتاح أمام، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ص145.
- (7) من مقدمة د. نصار عبد الله لكتاب - اعلام الفلسفة السياسية المعاصرة - لانطوني دي كرسبني، كينيث مينوج - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة 1996 ص 10.
- (8) ميكافيللي - الأمير - تعريب خيرى حماد. ط1 منشورات المكتب التجاري، بيروت 1960، ص145.
- (9) المصدر السابق، ص51.
- (10) ماكيافيللي - المطارحات - ، تعريب خيرى حماد، ط1، منشورات المكتب التجاري، للطباعة والنشر، بيروت لبنان 1962 ص268.
- (11) Hobbes- Leviathn - Indin - poll, the library of liberal arts, Bobbs Merrill Publishing, 1993. P. 85 .
- (12) Hobbes- Leviathn - Indin - poll, the library of liberal arts, Bobbs Merrill Publishing, 1993. P. 240
- (13) شوفالييه (جان) - تاريخ الفكر السياسي. ترجمة محمد عرب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت 1985، ص 325.
- (14) إمام عبد الفتاح إمام - هوبز (فيلسوف العقلانية) - دار الثقافة للنشر، القاهرة 1985، ص333.
- (15) د. مراد وهبه - المعجم الفلسفي ط3 - دار الثقافة الجديدة القاهرة 1979 ص 319.
- (16) الموسوعة العربية الفلسفية - رئيس التحرير معن زيادة - المجلد الثالث - ط1 معهد الإنماء العربي، بيروت 1997 ص 410.
- (17) د. أحمد جامح - المذاهب الاشتراكية - دار المعارف القاهرة ط2 1969 ص100.
- (18) الموسوعة الفلسفية ص 177.
- (19) ينظر في ذلك الكتاب الأخضر، 3 أجزاء، معمر القذافي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس الجماهيرية العظمى.
- (20) أنظر البيان الأول لثورة الفاتح. مدينة بنغازي 1969/9/1 ف.